قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية
-حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية(ABC)
للفترة (2008- 2012)

تاريخ الاستلام 2015/07/23 تاريخ القبول 2016/01/30

أ. خميسي قايدي
البريد الالكتروني Khemissi.g@univ-bba.dz
أ. أمينة بن خزناجي
البريد الالكتروني benkheznadjia@gmail.com
عضو مخبر LEZINRU
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة برج بوعريريج

ملخص:

تشغل السيولة مكانة هامة في ميزانية البنوك وتلعبا دورا هاما في تحقيق أهدافها، ولذلك فتسييرها بشكل فعال يعتبر تحديا كبيرا لتفادي مخاطر السيولة. تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية، باستعمال نماذج قياسية، تتخذ الدراسة من بنك المؤسسة العربية المصرفية(ABC) ميدانا لدراسة الحالة، وذلك باستعمال طريقة الفروقات المجمعة، طريقة الأصول/الخصوم المرجحة وطريقة الفروقات المتتابعة، واستخدام المؤشرات خلال الفترة ما بين 2008 و2012. ولقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الجزائرية أقل تعرضا لمخاطر السيولة، وهذا لمحدودية نشاطاتها عالية المخاطرة.

الكلمات المفتاحية: قياس، مخاطر السيولة، البنوك التجارية، طريقة الفروق المجمعة والفروق المتتابعة، الجزائر.

Abstract:

Liquidity plays an important role in the management of the commercial banks activities and the execution of their primary task in the economy. For this raison, its efficient management is considered as a big challenge in order to avoid the liquidity risks. The subject of this study is to measure and analyze the liquidity risks in the commercial banks by using the econometric models.

The study took Arab Banking Corporation bank (ABC) as a study field. And use the accumulated differences method and the balanced asset/liability method it also exploited indicators of the period 2008-2012.

Keywords: measure, the liquidity risks, commercial banks, method differences bundled and differences sequential, Algeria.

المقدمة:

تعد البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية الحيوية في النظام البنكي لاقتصاد أي بلد، حيث تلعب دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، فهي تشكل في مجملها حلقة تتفاعل داخلها جميع مجالات النشاط الاقتصادي، وكلما اتسع هذا النشاط ازدادت تبعا لذلك أهميتها واتسع مجال نشاطها خصوصا في ظل السمة البارزة التي تميز النظام الاقتصادي العالمي ككل ألا وهي العولمة المالية، وهذا ما جعلها عرضة لجملة من المخاطر عند قيامها بنشاطاتها المختلفة، والتي أصبحت سمة ملازمة للنشاط البنكي وجزءا لا يتجزأ منه.

وتعتبر مخاطر السيولة من بين أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية والمتمثلة في عدم قدرتها على مواجهة طلبات الدفع المقدمة من طرف المودعين وكذلك على الاقتراض من السوق، هذه المخاطر جعلت البنوك في حاجة ماسة إلى أدوات لإدارتها، وهذا استدعى بروز آليات تهدف إلى توفير حلول إبداعية تساعد على توفير حماية؛ وكفاءة أكبر في إدارة مخاطر السيولة، وفي هذا الصدد تبرز جملة من الطرق والاستراتيجيات تستخدم في ذلك من

طرف البنوك التجارية النشطة في الجزائر، وهذا ما سنحاول أن نعكسه من خلال الدراسة التحليلية لمخاطر السيولة في كل من: بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC).

أولا- الإطار العام للدراسة.

إشكالية البحث:

تشكل البنوك بنية أساسية في بناء اقتصاديات الدول، فهي تلعب دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة الاقتصادية بعناصرها الائتمانية والنقدية، عن طريق تقديم رؤوس أموال على شكل قروض للهيئات والأفراد مقابل الحصول على فائدة، ولذا كان لزاما على البنوك تطوير أدائها باعتبارها مطلبا تنمويا هاما لزيادة فعالية وأداء الاقتصاد، الذي صاحبه تطور في الفكر المصرفي ليتواكب مع التطورات الحديثة في مجال الثورة التكنولوجية والخدمات البنكية المستحدثة.

ومع تنامي هذا التطور ازداد تعقيد العمليات البنكية، التي فرضت بدورها على البنوك التجارية المعرفة الجيدة لمختلف المخاطر ومصادرها، ولعل أبرز هذه المخاطر مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل...، لذا وجب على البنوك اعتماد أسلوب علمي في قياس المخاطر البنكية والكفاءة والخبرة في إدارة تلك المخاطر.

ومما لاشك فيه فإن إدارة مخاطر السيولة بالنسبة للبنوك التجارية تحظى بقدر عال من الأهمية حيث من الممكن أن يعني الفشل في المحافظة على سيولة الميزانية فشل البنك كمؤسسة مالية، ولذلك تسعى المؤسسات الرقابية الوطنية ولجنة بازل إلى تحقيق إجماع نظري وعملي حول كيفية تسيير وإدارة مخاطر السيولة.

وفي هذا الإطار يأتي بحثنا هذا لمناقشة أهم الطرق والاستراتيجيات المتبعة من قبل البنوك التجارية ولإدارة مخاطر السيولة وعليه فإن السؤال الجوهري الذي نسعى إلى بلورته يمكن طرحه على النحو التالي:

ما هي أنجع الأساليب المستخدمة في قياس وإدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية النشطة في الجزائر؟

فرضيات البحث: لمعالجة الإشكالية المطروحة سابقا سوف ننطلق من مجموعة الفرضيات التالية:

تتعرض البنوك التجارية النشطة في الجزائر إلى مخاطر السيولة؛

على البنك تحديد مخاطر السيولة الناتجة أساسا عن عدم التوفيق بين آجال استحقاقية الأصول وآجال استحقاقية الخصوم، من أجل إدارتها.

أهمية وأهداف البحث:

التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بمخاطر السيولة بصفة خاصة؛

توضيح كيفية تعامل الإدارات البنكية في معالجة مخاطر السيولة ومطابقة ذلك لمقررات لجنة بازل؛

معرفة كيفية إدارة مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك التجارية الجزائرية باستخدام الأساليب الوقائية والعلاجية.

منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الإحصائي التحليلي في الجانب التطبيقي وهذا بهدف الإلمام بمختلف جوانب البحث.

حدود البحث: شمل بحثنا الفترة الممتدة من *2008*م إلى *2012*م وهذا حسب المعلومات الإحصائية المتوفرة لنا، والتي تعبر عن معطيات لمخاطر السيولة على مستوى بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC).

ثانيا- الإطار المفاهيمي للدراسة.

مفاهيم أساسية حول مخاطر السيولة:

تعتبر السيولة ذات أهمية كبيرة للبنوك التجارية فهي من الأهداف الأساسية لها وذلك لاحتياجها المستمر منها من أجل الوفاء بالالتزامات المالية.

1.1 مفهوم السيولة: يقصد بالسيولة في البنك ما تملكه من الكتلة النقدية في الصندوق والحسابات الجارية في البنوك بالإضافة إلى الأوراق المالية المتداولة (أذونات الخزينة، شهادات الإيداع والأوراق التجارية)[1]، وتعرف السيولة بالنسبة لأي مشروع بقدرته لمقابلة المطلوبات التي تقدم للدفع الفوري ونفس هذا المفهوم ينطبق على البنك الذي عليه أن يكون جاهزا لحركات سحب يومية بل وخلال ساعات ودقائق العمل اليومي بالنسبة لودائعه الجارية[2].

***2.1* مكونات السيولة:** تتكون محفظة البنك من أصول سائلة وشبه سائلة التي تساعده في مقابلة التزاماته دون أدنى تأخير وهناك مكونان رئيسيان للسيولة هما[3]:

السيولة الحاضرة: وتشمل الأصول الحاضرة كافة الأموال السائلة المتجهة للبنك والواقعة تحت تصرفه وعادة تتكون النقدية وعادة ما تتضمن النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية والإيداعات لدى البنوك المحلية والبنك المركزي.

السيولة شبه السائلة (شبه النقدية): وتعبر عن إمكانية البنك في توفير السيولة عن طريق تصفية أو رهن بعضا من أصوله شبه السائلة أو سهلة التصريف مثل: آذنات الخزينة والكمبيالات المخصومة والأوراق المالية والتي يعبر عنها عادة بأصول استثمارية لخدمة السيولة، وهي عادة قصيرة الأجل ووجود إمكانية التصرف السريع بها بالبيع أو الرهن.

مفهوم مخاطر السيولة: تعرف مخاطر السيولة بذلك النوع من المخاطر الذي تتعرض له المؤسسات المالية، لما تكون

---

[1] فايز تيم، مبادئ الإدارة المالية، إثراء للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، ***2010***، ص: ***215***

[2] محمد نبيل إبراهيم، المصارف والسيولة وعمليات التغطية الدولية، اتحاد المصارف العربية، بيروت- لبنان، ***1995***، ص: ***06***

[3] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة(عملياتها-إدارتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، ***2006***، ص: ***231***

أجال الاستحقاق لمواردها أقصر من أجال الاستحقاق لاستخداماتها (القروض)، وبذلك تصبح غير قادرة على مواجهة طلبات الدفع المقدمة من طرف زبائنها (المودعين) وغير قادرة على الاقتراض من السوق، وهذا لضعف ثقة المقرضين فيها على أن تدفع لهم تعويضات في المستقبل[1].

وتعرف أيضا على أنها تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي لها تأثير على إيرادات البنك ورأس ماله الناشئة عن عدم

مقدرة البنك على مقابلة التزاماته عند استحقاقها[2]، وعندما تكون سيولة البنك غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية سواء عن طريق زيادة التزاماته أو تحمل تكلفة معقولة بتحويل موجوداته بسرعة إلى موجودات سائلة مما يؤثر في ربحيتها[3].

هناك وجهان مختلفان لمخاطر السيولة، ففي جانب الخصوم هناك مخاطر تمويل، وفي جانب الأصول هناك مخاطر تجميد الاستخدامات[4]:

مخاطر التمويل: باعتبار أن الموارد قصيرة الأجل هي أهم مورد للبنوك التجارية، وهي متعلقة بالقدرة على الاقتراض من السوق وبالتالي فإن مخاطر التمويل هي تلك المخاطر المتعلقة بالقدرة على الحصول على السيولة من مصادر خارجية.

---

[1] السيد البدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة، توزيع دار الفكر العربي، مصر، ***1999***، ص: ***320***

[2] إبراهيم كرسانة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي – أبوظبي، الإمارات ***2006***، ص: ***38***

[3] علي عبد الله شاهين، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين ***2005***، ص: ***10***

[4] **Sylvie de Coussergues, Gestion de la banque, Dunod, Paris –France2 - éme édition, 1996, P:10**

مخاطر تجميد الاستخدامات: هي أن مصدر السيولة في جانب الأصول هو تسديدات القروض التي وصل تاريخ استحقاقها، ومبيعات الأصول المالية، وبالتالي فان أي أزمة اقتصادية يمكن أن تؤدي إلى عدم تسديد هذه القروض(أزمة الرهن العقاري) وهذا ما يؤدي إلى تجميد هذه القروض في الميزانية ومن جهة أخرى فان انخفاض قيمة الأصول المالية كنتيجة لانخفاض نوعيتها يمكن أن يضعف من سيولة البنك الناتجة عن بيع هذه الأوراق المالية.

أسباب نشوء مخاطر السيولة: تتعرض البنوك لهذا النوع من المخاطر نتيجة لأسباب متعلقة بجانب الالتزامات، أو لأسباب متعلقة بجانب الأصول وهي كالأتي[1]:

الأسباب المتعلقة بجانب الالتزامات: وتتمثل في عدم مقدرة البنك على مواجهة الطلبات الكبيرة وغير المتوقعة لعمليات السحب على الودائع من طرف المودعين، وبالتالي يلجأ إلى بيع أصوله بأسعار تقل بكثير عن قيمتها الحقيقية وهذا ما يعرضه لمخاطر الإفلاس وإغلاق أبوابه وخاصة أنه في مثل هذه الظروف يصعب عليه أن يجد من يقرضه.

الأسباب المتعلقة بجانب الأصول: وتتمثل في الطلبات غير العادية التي يواجهها البنك لتنفيذ تعهداته الائتمانية، وبالتالي تظهر مخاطر السيولة إذا زادت طلبات تنفيذ التعهدات الائتمانية عما تتوقعه هذه البنوك، لأنه بمجرد تقديم هذه الطلبات يكون لزاما على البنك أن يمنح القرض فورا، الأمر الذي قد يعرضه لخطر السيولة إذا لم تتوفر لديه النقدية الكافية لمواجهة هذه الطلبات.

2. **طرق ومؤشرات قياس مخاطر السيولة:** تستخدم البنوك التجارية مجموعة من المؤشرات والطرق لقياس مخاطر السيولة من أجل إدارتها:

1.2 **طرق قياس مخاطر السيولة:** هناك ثلاث طرق لقياس مخاطر السيولة[2]:

---

[1] السيد البدوي عبد الحافظ، مرجع سابق، ص: ***321***

[2] **Sylvie de Coussergues, Op cit, P:200**

طريقة الفروقات المتتابعة: وذلك من خلال حساب الفرق بين الأصول والخصوم لكل مرحلة من مراحل الاستحقاقية، حيث يعتبر هذا المؤشر مؤشر حول المبلغ، الفترة والآجال لعملية تحويل الاستحقاقية المتخذة من قبل

البنك، فعلى سبيل المثال يجب على البنك إيجاد موارد إضافية من أجل إشباع حاجياته إلى السيولة.

طريقة الفروقات المجمعة: حيث يتم جمع كل فترة من فترات الاستحقاقية مع الفترة التي تليه.

طرقة الأصول والخصوم المرجحة (مؤشر مخاطر السيولة): تقوم هذه الطريقة على أساس ترجيح الأصول والخصوم لكل مرحلة من مراحل الاستحقاقية بمتوسط السنوات لكل مرحلة ثم نقوم بحساب النسبة التالية:

مؤشر مخاطر السيولة= مجموع الخصوم المرجحة/ مجموع الأصول المرجحة.

إذا كانت هذه النسبة أكبر أو تساوي *1*، فهذا يعني أن البنك لا يقوم بعملية تحويل الاستحقاقية، حيث أن استحقاقية الموارد تكون أكبر من استحقاقية الاستخدامات، وبالتالي ليست هناك مخاطر سيولة.

كلما قلت هذه النسبة فهذا يعني أن البنك يقوم بتحويل الاستحقاقية بمعنى يقوم بمنح استخدامات طويل الأجل من خلال موارد قصيرة الأجل، بمعنى هناك مخاطر سيولة كبيرة.

***2.2* مؤشرات قياس مخاطر السيولة: إن مؤشرات قياس مخاطر السيولة التي تعتمد على البيانات المالية للتقارير السنوية للبنوك هي كالتالي[1]:**

مخاطر السيولة = النقد والأرصدة لدى البنك / إجمالي الموجودات

[1] رجاء رشيد عبد الستار، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد *31*، بغداد – العراق، *2012*، ص: *126*

إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء كانت في الصندوق أو لدى البنك والتي

مخاطر السيولة = النقد والاستثمارات قصيرة الأجل / إجمالي الموجودات

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك يمكن زيادة النقد والاستثمارات التي يواجه البنك التزاماته المختلفة.

مخاطر السيولة = إجمالي القروض/ إجمالي الودائع

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة على صعيد آخر أن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤشر حاجة البنك إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة.

مخاطر السيولة = الموجودات المتداولة / إجمالي الودائع

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة لأن ذلك يعكس زيادة الموجودات المتداولة التي تواجه البنك التزاماته الأخرى.

***3.* إدارة مخاطر السيولة:**

***1.3* المبادئ الأساسية لإدارة مخاطر السيولة: تنطوي إدارة مخاطر السيولة في البنك على وضع عدة حدود منها[1]:**

تطبيق نظم معلومات إدارية ومالية يعكس تطورات أوضاع السيولة؛

تحليل احتياجات التمويل واستحقاقات الالتزامات والتخطيط للحالات الطارئة؛

[1] علي عبد الله شاهين، مرجع سابق، ص *10*

الإدارة الجيدة للموجودات والالتزامات بما في ذلك الترتيبات التي تقع خارج الميزانية؛

المحافظة على مستوى كاف من الموجودات السائلة؛

وجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال وآجال استحقاقاتها.

بالإضافة إلى أمور أخرى يتعين مراعاتها والتي نذكر منها[1]:

الأخذ في الاعتبار الحدود الدنيا الموضوعة من قبل البنك المركزي بشأن نظام السيولة في حالة إلزام البنوك بتطبيق نظام السيولة وفقا لسلم الاستحقاقات من قبل البنك المركزي.

فيما يتعلق بالتدفقات النقدية، يجب تحديد مدى تقلب وتباين الودائع والالتزامات الأخرى؛ وطرق التعامل مع الودائع عند استحقاقها وخاصة الودائع الكبيرة منها.

فيما يتعلق بالنقد والموجودات السائلة، يجب أن تشتمل على الموجودات التي تعتبر أصول سائلة حسب نوع العملة؛ والحدود الدنيا لأرصدة تلك الأصول التي يتعين الاحتفاظ بها.

فيما يتعلق بالتخطيط لمواجهة الطوارئ فإنه يتوجب العمل على وضع إطار للإجراءات التي من شأنها أن تضمن تدفق المعلومات بصورة مستمرة في الظروف الغير عادية، وأن تحصل الإدارة العليا على البيانات وردود الأفعال الدقيقة التي تحتاج إليها في سبيل اتخاذ القرارات السريعة عند الحاجة.

***2.3* أسس إدارة مخاطر السيولة وفق مقررات لجنة بازل : لقد ركزت لجنة بازل من خلال عملها الخاص بالرقابة على السيولة، على تطوير فهم طريقة إدارة البنوك لمخاطر السيولة على أساس عالمي موحد، وقدمت التكنولوجيا والأدوات المالية الجديدة وسائل حديثة لتمويل أنشطة البنوك وإدارة سيولتها، وأدى تناقص**

---

[1] سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، ط1، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية-مصر، 2005، ص: 223-224

قدرة البنوك على الاعتماد على الودائع كمصدر للسيولة مقابل تزايد الاعتماد على الأموال بالجملة بالإضافة إلى الاضطراب في الأسواق المالية العالمية إلى تغير نظرتهم نحو السيولة وإلى ظهور تحديات جديدة.

1.2.3 **اتفاقيات لجنة بازل للرقابة البنكية:** بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال، والذي عرف باتفاقية بازل"***1***" وذلك عام ***1988***م، ليصبح بعد ذلك اتفاقا عالميا، وبعد أبحاث وتجارب تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجحة وقدرت هذه النسبة ب ***8%*** وأوصت اللجنة من خلاله تطبيق هذه النسبة اعتبارا من ***1992***.[1]

لم تقتصر اللجنة على هذا فقط، إذ أنها قدرت أن مواجهة المخاطر يتطلب مجموعة من المبادئ في تنفيذ الرقابة على

البنوك، فأصدرت اللجنة عام ***1997*** المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة واتبعتها في عام ***1999*** بوضع منهجية للتأكد

من تطبيق هذه المبادئ.

قامت لجنة بازل بتوفير الإطار الجيد للتطبيق في الدول الأعضاء مع نهاية ***2006*** يشمل ثلاث دعائم رئيسية المتمثلة في الحد الأدنى لرأس المال، المراجعة الرقابية وانضباط السوق وهذا الإطار سمي ببازل ***2***.

مبادئ إدارة مخاطر السيولة وفق مقررات لجنة بازل "***2***": وهي:[2]

يجب أن يكون للبنك إستراتيجية متفق عليها لإدارة السيولة يوميا، ويجب أن تكون هذه الإستراتيجية معلنة للبنك بالكامل، لأن كل عملية مالية أو التزام ينشأ على البنك سوف يؤثر على مستوى السيولة به مما يستدعي ضرورة تنبه البنوك

---

[1] سليمان ناصر، النظام المصرفي واتفاقيات بازل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشلف -الجزائر، ***14 - 15*** ديسمبر ***2004*** ، ص: ***288***

[2] نبيل شحاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، الدار العلمية للكتب، بيروت- لبنان ***2005***، ص: ***140***

إلى استراتيجياتها وسياساتها وإدارتها للسيولة، مع توافر إستراتيجية معتمدة للتعامل مع اضطرابات سيولة سواء المؤقتة أو طويلة الأجل؛

يجب أن يوافق مجلس الإدارة على الإستراتيجية والسياسات المهمة المتعلقة بإدارة السيولة، ويجب أن يضمن المجلس أيضا قيام الإدارة العليا بالخطوات اللازمة لمراقبة والسيطرة على مخاطر السيولة، ويجب إعلام مجلس الإدارة عن موقف السيولة بالبنك بصفة منتظمة وأن يتم إعلامه فورا بأي تغيرات مادية تطرأ على مركز السيولة الحالي أو المرتقب، حيث يقوم بمراقبة شكل وأداء مخاطر السيولة وأن يرجع بصفة دورية المعلومات المتاحة التي تمكنه من فهم وتقييم هذه المخاطر؛

يجب توفر هيكل إداري لكل بنك لتنفيذ إستراتيجية السيولة بكفاءة على أن يشترك أعضاء الإدارة العليا في هذا الهيكل بصفة مستمرة، ويجب أن تتأكد الإدارة العليا من أن السيولة تدار بكفاءة وأنه تم وضع سياسات وإجراءات مناسبة للسيطرة والحد من مخاطر السيولة؛

يجب أن يتوفر للبنك أنظمة معلومات التي يجب أن تكون لقياس ومراقبة والسيطرة على مخاطر السيولة، ويجب أن يتم تقديم تقارير بصفة منتظمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا والأشخاص المعنيين الآخرين التي تمكنهم من التعامل مع كافة الأمور الطارئة التي قد تنشأ.

يجب أن يضع كل بنك نظاما لقياس ومراقبة صافي احتياجات التمويل الجارية، لان وجود عملية قياس ومراقبة فعالة يعتبر أمرا ضروريا لإدارة مخاطر السيولة بكفاءة، وتتضمن عملية قياس السيولة أساسا معرفة تدفقات البنك النقدية الداخلة مقابل التدفقات النقدية الخارجة لتحديد صافي أي قصور محتمل مستقبلي، وهذا يشمل الاحتياجات التمويلية للالتزامات خارج الميزانية ويمكن استخدام عدد من الأساليب لقياس مخاطر السيولة تتراوح من حسابات ثابتة بسيطة تعتمد على أصول جارية إلى أساليب ونماذج متطورة، حيث أن كافة البنوك تتأثر بالمناخ الاقتصادي وظروف السوق فان مراقبة الاتجاهات

الاقتصادية والسوقية العامل الأساسي لإدارة مخاطر السيولة، بالإضافة إلى جانب مهم من جوانب إدارة السيولة وهو عمل افتراضات على الاحتياجات التمويلية المستقبلية سواء على المستوى القصير أو طويل الأجل؛

يجب أن يقوم البنك بتحليل السيولة باستخدام عدد من السيناريوهات "ماذا لو"، وجب أن يحاول البنك شرح أي تغير سلبي أو ايجابي ممكن أن يحدث ويجب أن تأخذ هذه السيناريوهات في الاعتبار العوامل الداخلية (خاصة بالبنك) والخارجية (مرتبطة بالسوق) مع أن السيولة عادة ما تدار في ظل ظروف عادية، يجب أن يكون البنك جاهزا لإدارة السيولة تحت الظروف غير العادية ويحتاج البنك لتحديد توقيت التدفقات النقدية لكل نوع من أنواع الأصول والالتزامات بتقييم السلوك المحتمل لهذه التدفقات النقدية في ظل مختلف السيناريوهات.

إدراج مخاطر السيولة ضمن بازل "3": نتج عن إدراج مخاطر السيولة ضمن اتفاقية بازل "3" تحديات وفرص

جديدة أمام البنوك والمؤسسات الائتمانية، ومن المهم معرفة كيف تتواءم عمليات امتثال السيولة مع اتفاقية بازل "3"، كما تستكشف بعض التحديات والخيارات التي قد ستظهر أثناء تنفيذ المتطلبات الجديد[1].

وقال كزافييه بيرونت مدير الإنتاج في Moody's Analytics إن المتطلبات التي تغطي السيولة صممت وفقاً لاتفاقية بازل "3" لضمان تمكين المؤسسات من الصمود أمام صدمات السيولة العنيفة قصيرة الأجل ومواءمتها لعمليات التمويل والإقراض طويلة الأجل الخاصة بها بصورة أوثق، هذا وتقدم بازل"3" معيارين جديدين للسيولة هما:

نسبة تغطية السيولة: التي تتطلب ألا تتجاوز نسبة الزيادة في التدفقات الخارجة للمؤسسة عن التدفقات الواردة الخاصة بها خلال فترة *30* يوما عن

---

[1] كزافييه بيرونت، تحديات وفرص بعد إدراج مخاطر السيولة ضمن بازل"3"، المجلة الاقتصادية، العدد *7000* - السعودية، ديسمبر *2012*. *2012*، ص: *35*

الأصول السائلة عالية الجودة المتاحة لها، وتهدف هذه النسبة إلى جعل المصرف يُلبي ذاتياً احتياجات السيولة في حال طرأت أزمة.

نسبة التمويل المستقرة الصافية: التي تركز على المصادر المتوسطة وطويلة الأجل للتمويل، والهدف منها أن يتوفر للمصرف مصادر تمويل مستقرة لأنشطته

ويتعين أن تتوافق القروض، التي تصل آجال استحقاقها إلى ***12*** شهرًا أو أكثر، مع تمويل من مصادر ذات استحقاق مماثل بدلا من عمليات الاقتراض قصيرة الأجل .

وأوضح أن ثمة مجموعة من التحديات البارزة التي تواجه المؤسسات هي :

دمج البيانات: تتطلب الحاجة إلى نتائج سريعة ودقيقة أن تقوم المؤسسات بدمج جميع البيانات التنظيمية لرأس المال الخاصة بها بمستودع بيانات مركزي .

جودة البيانات: لا بد من المحافظة على جودة البيانات أثناء عمليات الدمج والإحصاء وإعداد التقارير، ويجب تبيان الأخطاء والحذف ومعالجتها على وجه السرعة لضمان تسليم نتائج دقيقة إلى الجهات الرقابية .

إعداد التقارير حول النتائج: يؤدي إعداد تقارير نتائج السيولة لمؤسسات موجودة في دول ذات نظم رقابية مختلفة إلى تجهيز تقارير معقدة فردية وعلى مستوى المجموعة .

إدارة عملية الامتثال والسيولة: لا بد للمؤسسات من الموازنة بين حاجات المنظمين وحاجات الأعمال، ذلك بأن تلك المؤسسات بحاجة إلى فهم استباقي لتأثير قرارات الأعمال على رأس المال التنظيمي. يقول بيرونت: إنه نتيجة لعملنا مع كثير من المؤسسات، فإننا نوصي بعدد من أفضل الممارسات منها :

استخدام مصدر بيانات واحد لمعدلات رأس المال والسيولة: وجود مستودع بيانات موحد، يضم رأس المال التنظيمي الكلي للمؤسسة وكذلك بيانات

السيولة الخاصة بها، يعمل على تقليل النفقات العامة ومخاطر إدارة أنظمة الامتثال المتعددة.

الانفتاح والمرونة: إن الحل الذي يسهل دمجه مع الأنظمة المصرفية الأخرى يقدم حلاً فعالاً لامتثال السيولة، وتنتفي معه الحاجة إلى إعادة هيكلة البنية الأساسية التقنية للمؤسسة.

احتساب السيولة وإعداد التقارير بكفاءة: لا بد أن يكون هذا الحل قادراً على احتساب السيولة بشكل فردي أو على مستوى المجموعة وأن يلبي متطلبات التقارير لمشرفين متعددين.

وبحسب "بيرونت" يعتبر امتثال السيولة لاتفاقية بازل"3" أحد التحديات البارزة، علماً بأنه قد يكون فرصة للمؤسسات إذا ما استطاعت تطبيقه بمنهجه الصحيح لترشيد عمليات إدارة السيولة لديها بما يصب في مصلحة العمل.

ثالثا- الدراسة التطبيقية.

على كل بنك أن يدير بشكل سليم مخاطر السيولة لديه، ويحافظ على مستوى كاف من السيولة تمكنه من التغلب على سلسلة من الضغوط، وتشكل السيولة عنصر أساسي في قدرة المصرف على مواجهة هذه الضغوط، وبالتالي على البنك الاحتفاظ بنسبة احتياطية من السيولة مكونة من أصول عالية المستوى لحمايته في أوقات العجز في السيولة، بما في ذلك الخسائر المحتملة التي قد تتسبب بها مصادر التمويل، وعليه حاولنا في هذا البحث أن نعكس ذلك بدراسة تحليلية لمخاطر السيولة لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC).

***1.*نبذة عن بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC)**

يعتبر البنك العربي مجموعة دولية مقرها البحرين[1]، وقد صنف البنك العربي من ضمن أكبر المؤسسات المالية العالمية في عام *2008*، وفي عام *2009* بلغت أرباح المجموعة قبل الضرائب *782.8* مليون دولار، في حين وصل إجمالي

[1] التقرير السنوي للمجموعة العربية المصرفية **ABC** الجزائر لسنة *2002*، ص*29*.

الموجودات ***50.6*** مليار دولار، وازدادت قاعدة حقوق المساهمين لتصل إلى ***8.1*** مليار دولار.

يتمتع البنك العربي بشبكة فروع لا تضاهيه فيها مؤسسة أخرى في العالم العربي حيث تبلغ فروعه ***500*** فرع موزعة في ***30*** دولة وفي ***5*** قارات، كما يحتل البنك مكانة بارزة في الأسواق والمراكز المالية الرئيسية كلندن ونيويورك ودبي وسنغافورة وزيوريخ وباريس وفرانكفورت وسيدني والبحرين .

فتحت أول فرع لها بالجزائر سنة ***1998*** بمساهمات جزائرية، وحقق هذا البنك نسبة كفاية لرأس المال تصل إلى ***22.98%*** سنة ***2000***، لتنخفض إلى ***9.84%*** سنة ***2001***، ثم لترتفع إلى ***15.62%*** سنة ***2002***. وهذا يعني أن هذه النسبة مراقبة بشدة من طرف البنك ويحاول تحسينها باستمرار ويبدو أن خبرته الدولية كانت وراء ذلك.

يقدم بنك المؤسسة العربية المصرفية مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات التي تشمل أربعة مجالات رئيسية هي: الأعمال المصرفية الشخصية، وخدمة الشركات والعمليات المصرفية الاستثمارية، وإدارة الثروات، وأعمال الخزينة، وُجدت لخدمة احتياجات الأفراد والشركات والوكالات الحكومية وغيرها من المؤسسات المالية العالمية.

2. قياس مخاطر السيولة في بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC)

حتى يتم قياس مخاطر السيولة في البنوك وفقا لطريقة الفروقات والأصول/ الخصوم المرجحة، لابد من تقسيم عناصر الميزانية حسب استحقاقيتها إلى فترات، وارتأينا نحن وحسب المعلومات المتوفرة تقسيم الميزانية إلى ثلاث فترات استحقاقية (انظر إلى الملحق رقم***1***).

يتم قياس مخاطر السيولة باعتماد بثلاث طرق مختلفة طريقة الفروقات المتتابعة، الفروقات المجمعة وطريقة الأصول/الخصوم المرجحة، وهذا ما سوف يتم إسقاطه على بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) عام ***2011***.

سيتم في هذا الجزء قياس وتحليل مخاطر السيولة لبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية (ABC) من خلال حساب المؤشرات والطرق الموضحة سابقا، بالاعتماد على الميزانيات المالية للبنك.

***1.2.* قياس مخاطر السيولة للبنك بطريقة الفروقات المتتابعة، الفروقات المجمعة عام *2011*:** يمكننا صياغة الجدول التالي كملخص لخطوات حساب الفروقات المتتابعة، الفروقات المجمعة لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) عام *2010*.

الجدول رقم (*1*): نتائج قياس مخاطر السيولة بطرقة الفروقات المتتابعة، الفروقات المجمعة لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) عام *2011*

الوحدة: ألف دج

الفترة	الأصول	الخصوم	الفروقات المتتابعة	الفروقات المجمعة
أقل من سنة	34202480	26761938	7440542	7440542
من 01 إلى 05 سنوات	5106822	217858	4888964	12329506
أكبر من 05 سنوات	2686178	15015684	-12329506	0
المجموع	41995480	41995480	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانية البنك لسنة *2011*.

من خلال الجدول السابق وبالاعتماد على طريقة الفروقات المتتابعة نلاحظ أن بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) في الفترة أقل من سنة والفترة من سنة إلى خمس سنوات لا يتحمل مخاطرة سيولة حيث قدر الفرق بين الأصول والخصوم ب: 7440542 ألف دج في الفترة أقل من سنة، وقدر ب: 4888964 ألف دج في الفترة من سنة إلى خمس سنوات، وذلك نتيجة توفر البنك على موارد مالية مستقرة تسمح له بتأدية نشاطاته في ظرف يتميز بضعف

خطر السيولة بمعنى أن البنك يملك أصول استحقاقيتها أقل من استحقاقية الخصوم .

أما الفترة أكبر من خمس سنوات فإن مبلغ الأصول قدر ب: 2686178 ألف دج وهو أقل من مبلغ الخصوم الذي يقدر ب: 15015684 ألف دج، وبالتالي نلاحظ أن هناك مخاطرة سيولة لدى البنك ناتجة عن عدم قدرة البنك على تغطية خصومه المستحقة من خلال أصوله المتاحة والمحققة.

أما باستخدام طريقة الفروقات المجمعة فنلاحظ أن بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) يستطيع تغطية موارده المستحقة من خلال أصوله المتاحة في الفترة أقل من سنة إلى ما فوق خمس سنوات، فهو لا يتحمل مخاطرة سيولة. ويمكن توضيح نتائج الجدول السابق من خلال الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (*01*): أعمدة بيانية تمثل نتائج قياس مخاطر السيولة بطريقة الفروقات المتتابعة، الفروقات المجمعة لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) عام *2011*

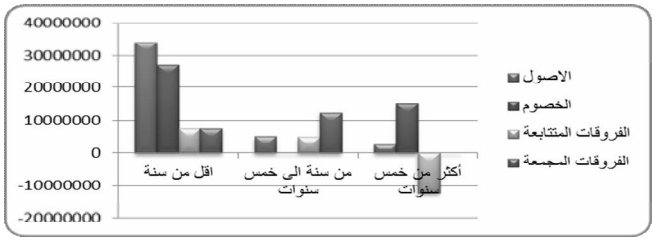

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EXECL وبالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

باستخدام طريقة الفروقات المتتابعة ومما سبق يمكن استخلاص أنه في الفترة أقل من سنة إلى خمس سنوات استحقاقية الأصول لدى البنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) أقل من استحقاقية الخصوم أي أنه لا يقوم بتحويل الاستحقاقية وبالتالي لا يتحمل مخاطرة سيولة، أما في الفترة أكثر من خمس سنوات فالبنك يتحمل مخاطرة سيولة نتيجة تحويل الاستحقاقية. أما بطريقة

الفروقات المجمعة فالبنك لا يقوم بتحويل الاستحقاقية فهو لا يتحمل مخاطر سيولة.

2.2.قياس مخاطر السيولة للبنك بطريقة الأصول/الخصوم المرجحة عام *2011*:

فيما يلي ملخص لنتائج قياس مخاطر السيولة بطريقة الأصول /الخصوم المرجحة:

الجدول رقم (*2*):نتائج قياس مخاطر السيولة بطريقة الأصول /الخصوم المرجحة لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) عام *2011*

الوحدة:ألف دج

الفترة	الأصول	الخصوم	معامل الترجيح	الأصول المرجحة	الخصوم المرجحة
أقل من سنة	34202480	26761938	0.5	17101240	13380969
من 01 إلى 05 سنوات	5106822	217858	3	15320466	653574
أكبر من 05 سنوات	2686178	15015684	7.5	20146335	112617630
المجموع	41995480	41995480		52568041	126652173

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانية البنك لسنة *2011*.

مؤشر مخاطر السيولة=مجموع الخصوم المرجحة/مجموع الأصول المرجحة.

=52568041/126652173 = 2.401>

نفسر هذا المؤشر على أن البنك لا يقوم بتحويل الاستحقاقية، أي أنه يمنح قروض قصيرة الأجل من خلال موارد طويلة الآجل وهذا ما يفسر عدم وجود مخاطر سيولة لدى البنك.

يمكن توضيح نتائج الجدول السابق من خلال الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (*02*): أعمدة بيانية تمثل نتائج قياس مخاطر السيولة بطريقة الأصول /الخصوم المرجحة لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) عام *2011*

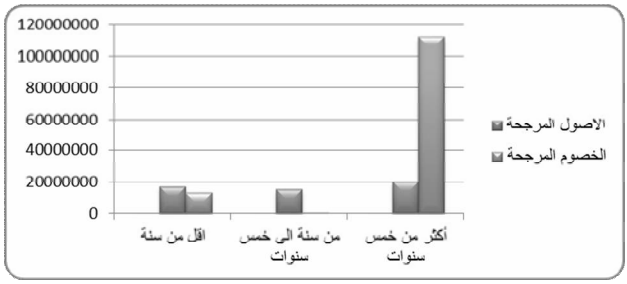

المصدر: باستخدام برنامج EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

***3.2.* قياس مخاطر السيولة للبنك بطريقة الفروقات المتتابعة، الفروقات المجمعة عام *2012*: يمكننا صياغة الجدول التالي كملخص لخطوات حساب الفروقات المتتابعة، الفروقات المجمعة لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) عام *2012*.**

الجدول رقم (*03*): نتائج قياس مخاطر السيولة بطريقة الفروقات المتتابعة، الفروقات المجمعة لبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية(ABC) عام *2012*

الوحدة: ألف دج

الفترة	الأصول	الخصوم	الفروقات المتتابعة	الفروقات المجمعة
أقل من سنة	35614061	25053018	10561043	10561043
من *01* إلى *05* سنوات	3787230	1163384	2623846	13184889
أكثر من خمس سنوات	2613668	15798557	-13184889	0
المجموع	42014959	42014959	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانية البنك لسنة *2012*.

من خلال الجدول السابق وبالاعتماد على طريقة الفروقات المتتابعة نلاحظ أن بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) في الفترة أقل من سنة قدرت

أصوله ب: *35614061* ألف دج، في حين قدرت خصومه ب: *25053018* ألف دج، وقدر الفرق بين الأصول والخصوم ب: *10561043*ألف دج وهي قيمة موجبة مما يدل على أن البنك لا يتحمل مخاطرة سيولة أي أنه في الفترة أقل من سنة يملك أصول استحقاقيتها أقل من استحقاقية الخصوم.

ونفس الملاحظة فيما يخص الفترة مابين السنة وخمس سنوات حيث قدرت أصول البنك ب: *3787230*ألف دج وخصومه قدرت ب: *1163384*ألف دج، فهو لا يتحمل مخاطرة سيولة.

أما الفترة أكبر من خمس سنوات فان مبلغ الأصول قدر ب: *2613668* ألف دج وهو أقل من مبلغ الخصوم الذي يقدر ب: *15015684* ألف دج، وبالتالي نلاحظ أن هناك مخاطرة سيولة لدى البنك ناتجة عن عدم قدرة البنك على تغطية خصومه المستحقة من خلال أصوله المتاحة والمحققة.

أما باستخدام طريقة الفروقات المجمعة فنلاحظ أن بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) يستطيع تغطية موارده المستحقة من خلال أصوله المتاحة في الفترة من أقل من سنة إلى مافوق خمس سنوات فهو لا يتحمل مخاطرة سيولة.

باستخدام طريقة الفروقات المتتابعة ومما سبق يمكن استخلاص أنه في الفترة أقل من سنة إلى خمس سنوات استحقاقية الأصول لدى لبنك المؤسسة العربية المصرفية(ABC) أقل من استحقاقية الخصوم أي أنه لا يقوم بتحويل الاستحقاقية وبالتالي لا يتحمل مخاطرة سيولة، أما في الفترة أكثر من خمس سنوات فالبنك يستقبل ودائع قصيرة الأجل ويمنح قروض طويلة الأجل فهو يتحمل مخاطرة سيولة، أما بطريقة الفروقات المجمعة فالبنك لا يقوم بتحويل الاستحقاقية فهو لا يتحمل مخاطر سيولة.

***4.2*. قياس مخاطر السيولة للبنك بطريقة الأصول /الخصوم المرجحة عام *2012*: يمكن تلخيص نتائج قياس مخاطر السيولة بطريقة الأصول/الخصوم المرجحة في الجدول التالي:**

الجدول رقم (4): نتائج قياس مخاطر السيولة بطريقة الأصول /الخصوم المرجحة لبنك المؤسسة العربية المصرفية(ABC) عام 2012

الوحدة:ألف دج

الفترة	الأصول	الخصوم	معامل الترجيح	الأصول المرجحة	الخصوم المرجحة
أقل من سنة	35614061	25053018	0,5	17807030,5	12526509
من01 إلى05 سنوات	3787230	1163384	3	11361690	3490152
أكثر من 05 سنوات	2613668	15798557	7,5	19602510	118489177,5
المجموع	42014959	42014959	-	48771230,5	134505838,5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانية البنك لسنة 2012.

مؤشر مخاطر السيولة=مجموع الخصوم المرجحة/مجموع الأصول المرجحة.

<2.751 =,548771230/,5134505838=

نفسر هذا المؤشر على أن البنك لا يقوم بتحويل الاستحقاقية، أي أنه يمنح قروض قصيرة الأجل من خلال موارد طويلة الآجل وهذا ما يفسر عدم وجود مخاطر سيولة لدى البنك.

3. قياس وتحليل مخاطر السيولة لبنك المؤسسة العربية المصرفية(ABC) باستخدام المؤشرات خلال الفترة 2008 إلى 2012

بالإضافة إلى طرق قياس مخاطر السيولة السابقة هناك مؤشرات أخرى تسمح بذلك ولعل أهمها تلك التي سنبرزها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5): نتائج تحليل مخاطر السيولة لبنك (ABC) خلال الفترة 2008 - 2012

(الوحدة: ألف دج)

مؤشر مخاطر السيولة	2008	2009	2010	2011	2012

نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف	4069915112	484521	4196096	4516565	4971961
إجمالي الموجودات	36521242999	34003819	45480145	41995480	42014959
نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف/إجمالي الموجودات	0.111	0.014	0.092	0.107	0.118
إجمالي القروض	12833327752	10217442	19696181	17177217	16318644
إجمالي الودائع	21899382508	17618799	20739906	20357293	21494675
إجمالي القروض/إجمالي الودائع	0.586	0.479	0.949	0.843	0.759

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانية البنك لسنوات من *2008* إلى *2012*

ومن خلال الجدول السابق يمكن استنتاج نسبة مؤشرات مخاطر السيولة كالآتي:

الجدول رقم (*6*): نسب مؤشرات مخاطر السيولة لبنك (ABC) خلال الفترة *2008* إلى *2012*

السنوات / المؤشرات	*2008*	*2009*	*2010*	*2011*	*2012*
نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف/ إجمالي الموجودات	%11	%1.4	%9.2	%10.7	%11.8
إجمالي القروض/ إجمالي الودائع	%58	%57	%94	%84	%75

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول السابق فإن نتائج تحليل مخاطر السيولة لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) عينة البحث وفق المؤشرات يكون كالآتي:

نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف/ إجمالي الموجودات: يظهر من خلال الجدول أن هذه النسبة في تزايد خلال الفترة من *2010* إلى *2012* باستثناء عام *2009*، ولكن عرفت تزايد أكبر خلال سنة *2008*، وذلك راجع

إلى ارتفاع نسبة النقد لديه مقارنة بإجمالي الموجودات، وهذا الوضع أدى إلى انخفاض مخاطر السيولة انخفاض مخاطر السيولة التي يتعرض لها بنك (ABC).

إجمالي القروض/ إجمالي الودائع: ويظهر من جدول تحليل مخاطر السيولة أن النسبة انخفضت خلال سنتي 2008 و2009، لترتفع عام 2010 بنسبة 94%، وهو ما يدل على ارتفاع مخاطر السيولة في البنك بسبب التقلص القوي في السيولة في الاقتصاد الوطني نتيجة انخفاض ودائع قطاع المحروقات هذا ما أدى إلى قيام بنك الجزائر بامتصاص السيولة من البنوك باستعمال تقنية استرجاع السيولة، وهذا ما يفسر انخفاض المؤشر في سنتي 2011 و2012 مما يدل على انخفاض مخاطر السيولة خلال هذه الفترة.

مما سبق يمكن القول أن بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) عموما لا يتحمل مخاطر سيولة.

خاتمة: من خلال ما سبق يمكن سرد النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث، وهي:

إن عملية تحويل الاستحقاقية هي أساس نشاط البنوك التجارية وهي مصدر ربح البنك، فبسبب الفرق الموجود في السيولة مابين الأصول والخصوم يحقق البنك التجاري هامش الربح المساوي للفرق بين تكلفة الخصوم وعائد الأصول، هذا الهامش هو العائد على مخاطر السيولة التي يتحملها البنك التجاري.

تعد إدارة الأصول – الخصوم من أهم الإجراءات التي تسمح للبنك التجاري بمراقبة مخاطر السيولة وإدارتها، إذ ترتكز السيولة بصورة أساسية على التوفيق بين أجال استحقاق المطلوبات وبين أجال استحقاق الموجودات بما يكفل عدم حدوث ضغوط تمويلية، آنية أو مستقبلية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الذكورة سلفا.

تعد البنوك الجزائرية بنوكا متواضعة ولا تؤدي أدوارا فعالة في الخدمات المصرفية وخاصة الاستثمار مما جعلها في حالة عدم تعرض لمخاطر السيولة، وهذا ينفي صحة الفرضية السابقة.

من النتائج المتحصل عليها من البحث الذي قمنا به توصلنا إلى يما يلي:

على البنوك التجارية الجزائرية استغلال فائض السيولة في الاستثمارات من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، مع تبني استراتيجيات فعالة لإدارة مخاطر السيولة في حال وجودها.

ضرورة تحديد حجم السيولة التي يحتاجها البنك ومن المهم فهم التغيرات المستقبلية المتوقعة لميزانية البنك وكيف ستؤثر هذه التغيرات على وضع السيولة.

على البنوك التجارية تطوير أدوات قياس ومتابعة ومراقبة لمخاطر السيولة وتنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري وتطوير خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة.

قائمة المراجع:

إبراهيم كرسانة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي –أبوظبي، الإمارات، *2006*.

رجاء رشيد عبد الستار، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد *31*، بغداد – العراق، *2012*.

سليمان ناصر، النظام المصرفي واتفاقيات بازل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشلف- الجزائر، *14- 15* ديسمبر *2004*.

سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، ط*1*، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية- مصر، ***2005***.

السيد البدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة، توزيع دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، ***1999***.

عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة(عملياتها- إدارتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، ***2006***.

علي عبد الله شاهين، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، ***2005***.

فايز تيم، مبادئ الإدارة المالية، إثراء للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، ***2010***.

كزافييه بيرونت، تحديات وفرص بعد إدراج مخاطر السيولة ضمن بازل"*3*"، المجلة الاقتصادية، العدد ***7000*** - السعودية، ديسمبر ***2012***.

محمد نبيل إبراهيم، المصارف والسيولة وعمليات التغطية الدولية، اتحاد المصارف العربية، بيروت- لبنان، ***1995***.

نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، الدار العلمية للكتب، بيروت- لبنان، ***2005***.

12. Sylvie de coussergues, Gestion de la banque, Dunod, Paris –France*2* - éme édition, 1996.

الملحق رقم (1): فترات استحقاقية الأصول والخصوم

الفترة	الأصول	الخصوم
أقل من سنة	الصندوق والبنك المركزي. سندات الخزينة والأوراق المشابهة. قروض للبنوك التجارية. قروض للزبائن قصيرة الأجل. سندات وأوراق مالية ذات الدخل الثابت -أصول-	البنك المركزي. ديون تجاه المؤسسات المالية. حسابات مدينة للزبائن قصيرة الأجل سندات وأوراق مالية ذات الدخل الثابت -خصوم-

	أسهم وأوراق مالية ذات الدخل المتغير -أصول- أصول أخرى حسابات التسوية	أسهم وأوراق مالية ذات الدخل المتغير -خصوم- خصوم أخرى. حسابات التسوية. أموال المخاطر البنكية العامة.
من سنة إلى خمس سنوات	قروض الزبائن متوسطة الأجل	حسابات مدينة للزبائن متوسطة الأجل. مؤونات الأخطار والتكاليف. إعانات الاستثمار.
أكثر من خمس سنوات	المساهمات في المؤسسات ونشاطات المحفظة. تثبيتات مادية. تثبيتات معنوية. قروض الزبائن طويلة الأجل.	حسابات مدينة للزبائن طويلة الأجل. رأس المال. علاوات لراس المال. احتياطات . فرق التقييم. فرق إعادة التقييم. الترحيل من جديد. نتيجة الدورة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانية المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية(ABC) .